

رئيس مجلس الوزراء يوافق على تقديم قروض وتسهيلات للتوسع بمعامل الدواء البيطري

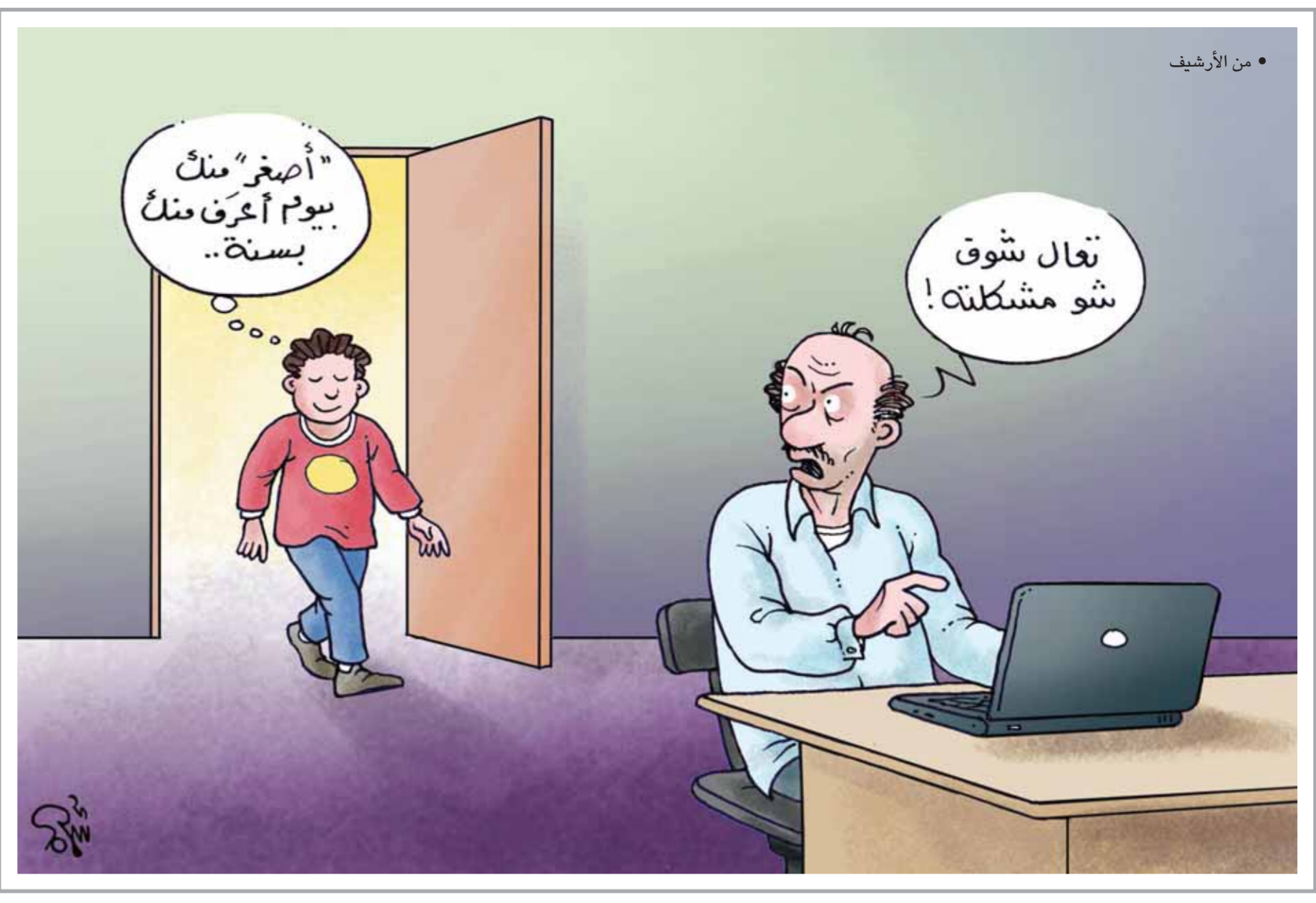
الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال لقائه أعضاء مجلس نقابة الأطباء البيطريين على تقديم القروض والتسهيلات اللازمة للنقابة بهدف التوسع بمعامل إنتاج الدواء البيطري لتشمل الأدوية النوعية غير المصنعة محلياً بما يحقق كفاية السوق المحلية بالتوازي مع وضع خطة تسويقية لتصدير الفائض، وتم تشكيل فريق عمل من وزارات الإدارة المحلية والاقتصاد والزراعة والنقابة للتوسع بصناعة الدواء البيطري، وتمت الموافقة على تقديم أرض من أملاك وزارة الزراعة إلى نقابة الأطباء البيطريين لإشادة مشروع لتربية غنم العواس.

وأكد المجلس في بيان له تلقت «الوطن» نسخة منه أهمية الدور الذي يجب أن تمارسه النقابة في مراقبة جودة وتوعية الأدوية البيطرية المصنعة محلياً والمستوردة إضافة إلى أهمية تطوير استثماراتها في مجال تربية الثروة الحيوانية من خلال تسمين العجول وإقامة المسالخ والمداجن والمسالك والمباقر المتطورة.

وتقرر خلال الاجتماع قيام النقابة بتقييم واقع الثروة الحيوانية في جميع المحافظات وتقديم ورقة عمل تفصيلية إلى وزارة الزراعة بهدف تطوير وتحسين القطيع بكل أنواعه وترميمه بشكل تدريجي وفق رؤية منهجية. وتم التشديد على ضرورة التنسيق بين وزارات الإدارة المحلية والتجارة الداخلية والصحة والنقابة لمناقشة ما يتعلق بمهنة الطب البيطري ودور أعضاء النقابة فيما يخص مفاصل العمل المتعلقة باختصاصهم في الوزارات. وتركزت طروحات الأعضاء حول ضرورة تفعيل دور النقابة في مجال مراقبة جودة الغذاء المنتج من مصدر حيواني والإشراف على عمل المسالخ وتنظيم عملية تسويق المنتجات في الأرياف والتوصيف الوظيفي للأطباء البيطريين نظراً لدورهم في مجال سلامة الغذاء والصحة العامة، مؤكداً أهمية إحداث مديرية خاصة بمخابر الصحة الحيوانية وإنتاج اللقاحات في وزارة الزراعة واستيراد المزيد من بكتيريا الأبقار.

وفي تصريح للإعلاميين أكد نقيب الأطباء البيطريين سمير إسمايل أهمية استمرار الجهود لترميم الثروة الحيوانية وتقديم الدعم لمربي الأغنام في البداية لتعويض النقص الحاصل بالأغنام، مشيراً إلى أن النقابة تعمل على تطوير مشاريعها الاستثمارية والإنتاجية حيث تم عرض عدة مشاريع تتطلب دعماً حكومياً خلال الاجتماع وتمت الموافقة على تقديم الدعم لها. من جانبه أشار عضو مجلس النقابة الدكتور زياد نمور إلى أهمية التعاون والتنسيق بين وزارة الزراعة والنقابة فيما يتعلق بتسويق منتجات معامل الأدوية البيطرية التي تتمتع بجودة ومواصفات عالمية ولاسيما في الخارج، مبيناً أن عدد هذه المعامل في سورية بلغ /٧٠/ معملاً تضم /١٨٨/ خط إنتاج تليها احتياجات /٧٠/ بالمتة من السوق المحلية.



من الأرشيف

في ملتقى الاستثمار السياحي

مارتيني: قرارات جديدة وميزات للمستثمرين منها توفير التمويل الخليل لـ«الوطن»: بدء التعافي الاقتصادي



أشاد وزير السياحة بتجربة ملتقيات الاستثمار السياحي التي بدأت عام ٢٠٠٥ كإحدى ثمار الاجتماع الاستثنائي الذي ترأسه الرئيس بشار الأسد للمجلس الأعلى للسياحة في الثاني والعشرين من أيلول ٢٠٠٤ مؤكداً أن إعادة إعمار ما دمره الإرهاب هو عنوان اقتصاد البلاد في المرحلة القادمة وأن تسارع خطوات تعافي القطاع السياحي أحد أركان إعادة الإعمار.

وخلال الندوة الحوارية التي جرت بعد الافتتاح بين الوزراء الستة وعدد من المستثمرين والحضور تحدث وزراء السياحة والنقل والإدارة المحلية والتجارة الداخلية والاقتصاد والأشغال العامة والإسكان ومحافظة طرطوس كل فيما يخص وزارته من التسهيلات التي قدمت وستقدم كحقوق عمل واحد بين الوزارات ومحافظة طرطوس والمشاريع السياحية والبدء باستثمار المواقع المطروحة في هذا الملتقى، مؤكداً أنه سيتم تدليل جميع العقبات التي تقف في وجه التعافي على استثمار المواقع المطروحة.

وفي تصريح خص به «الوطن» قال وزير النقل علي حمود: لاشك أن إقامة ملتقى الاستثمار السياحي ٢٠١٩ الذي تقيمه وزارة السياحة برعاية رئيس الحكومة لأول مرة خارج العاصمة واختيار أن يكون في محافظة طرطوس له أهمية ومكانة مرموقة تتبوؤها هذه المحافظة التي تستحق الكثير من الاهتمام والدعم وأن تكون نقطة الجذب الأولى للاستثمارات والتنمية انطلاقاً من دورها

في القطاع السياحي من شأنه أن يساهم في رفع مستوى التشغيل باعتبار أن الاستثمار في هذا القطاع سوف يؤدي إلى تنشيط العمل في مجال تطوير البنى التحتية المختلفة، وأيضاً البنى الخدمية، وكذلك الأمر الإنتاجية التي تستهدف إنتاج مستلزمات هذا القطاع بدلاً من استيرادها.

وأضاف: كما أن للقطاع السياحي دوراً في الترويج للمنتج الوطني وتعزيز الطلب عليه عبر حركة الشراء التي يقوم بها السياح من السوق المحلية. وبالتالي فإن تنمية هذا القطاع تعني تنمية العديد من القطاعات المرتبطة به. إذا ما تم توسيع دائرة الاستثمارات لتشمل أوسع مساحة ممكنة من سورية، ومع الأخذ بعين الاعتبار استخدام الموارد المتاحة بالشكل الذي يضمن تأمين احتياجات الأجيال القادمة، فإننا لا بد وأن نكون في طريقنا نحو تحقيق تنمية متوازنة. وأكد الخليل أن لطرطوس أهمية خاصة بالنسبة للسياحة في سورية، حيث تتوفر فيها المعالم السياحية، كما تتواجد فيها معالم أثرية تعكس حقاً زمنية مختلفة لحضارات أغنت تاريخها. مضيفاً: والأهم من ذلك فإن الترويج للاستثمار في مختلف المجالات، إضافة إلى إتساع دائرة الاستقرار والأمن على مساحة واسعة من البلاد، بالشكل الذي يضمن توافر البيئة المناسبة لاستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا القطاع الذي تعتبر عائداته من أهم روافد الاقتصاد الوطني من القطع الأجنبي بشكل خاص. وأشار الخليل إلى أن زيادة الاستثمار

مهمة الربط مع دول الجوار «سك-طرق» وإستراتيجية عقد مرفأ طرطوس المطار ، وتحويل عدد من الطرق المحلية إلى طرق مركزية. والتي تسهم في إحياء المشاريع والاستثمار التنموي والسياحي، والخريطة الاستثمارية التي تعدل بدلات الاستثمار. وأكدت ضرورة وجود خطط للتطوير السياحي ومناقشة كل الجوانب المتعلقة بالاستثمار السياحي من خلال تجارب الاستثمار السابقة والعمل على تلاقى السبلات وتطوير الإيجابيات، فضلاً عما يشكله الملتقى من فرصة مهمة لتلاقى الجهات الاستثمارية المعنية بملعمل السياحي كافة، وما ينجم عن ذلك من فعاليات استثمارية واقتصادية،

الوطني الكبير ومن المزايا والمؤهلات التي تحملها جغرافياً ومناخياً. وأضاف: تتطلع للملتقى من جانبين كخطة عمل متابعة وزارية لمحافظة طرطوس، وكوزارة نقل ليشكل ذلك فرصة لعرض المواقع السياحية المرشحة للاستثمار السياحي أمام جميع الجهات الاستثمارية من مؤسسات اقتصادية وشركات سياحية ورجال أعمال ومستثمرين وتعمل في وزارة النقل ولجنة المتابعة للتركيز على موقع سورية عموماً، وطرطوس خصوصاً، منوهاً بالجهود المبذولة التي بذلت خلال السنوات الثلاث الماضية وما خصته طرطوس من دعم مستحق ومربوده على دعم الاستثمار السياحي، مضيفاً: ومنها

طرطوس- هيثم يحيى محمد برعاية رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وتحت شعار «الاستثمار السياحي تنمية مستدامة وفرص عمل» أقامت وزارة السياحة ظهر أمس في مدينة طرطوس ملتقى الاستثمار السياحي ٢٠١٩ بحضور لافت من الوزراء والمحافظين والسفراء والمستثمرين المحليين وغير المحليين والإعلاميين غصت بهم قاعة كبيرة في أحد فنادق طرطوس. وأكد وزير السياحة محمد رامي مارتيني في حفل الافتتاح أن قيمة المشاريع المطروحة في الملتقى تبلغ ٦٢ مشروعاً منها أربعين للجهات العامة واثنان وعشرون للقطاع الخاص قيمتها نحو أربعمئة مليار ليرة وهي بسعة ٦ آلاف سرير و ٢٠ ألف كرسي إيطام وتوفر نحو ٧ آلاف فرصة عمل في المحافظات السورية، مبيّناً أن الفرض المتاحة للمستثمرين من خلال هذه المواقع مهمة جداً وقد لا تتكرر في قادم الأيام وبالتالي فإن المستثمر الجريء هو من يستحق النتائج الأفضل ومن يتأخر فلن يحصل شيئاً. وأوضح مارتيني أن الوزارة بصدد إصدار قرارات جديدة بالتزامن مع هذا الملتقى منها تعديل القرار ١٩٨ والقرار ٢٠٨ وغيرها بهدف إعطاء ميزات جيدة للمستثمرين وتحسين المردود من استثماراتهم وتوفير التمويل لهم إضافة للتمويل الذاتي متوجهاً للمصارف لأن يعطوا الأولوية لتمويل المشاريع السياحية الراححة ودعم الاستثمار في هذا المجال.

الأول من نوعه في مشايف الدولة.. قريبا أحداث مكتب في «الأسد الجامعي» لتنظيم مواعيد المرضى وتبسيط الإجراءات

المحمد لـ«الوطن»: ٢٧ مليون يورو لاستكمال مشروع «توسعة المشفى».. ومليار ليرة لترميم غرف الإسعاف

اختصاصات مطلوبة وتوفير تجهيزات حديثة ومتطورة لتغطية النقص. وأشار المحمد إلى أن عدد الكادر الطبي والتمريضي والإداري في المشفى يصل إلى ٢٠٠٠، مبيّناً العمل على تأمين الأدوية بشكل دوري عن طريق وزارة الصحة وبشكل سنوي، لافتاً إلى ضرورة السماح للمشافي باستئجار الأدوية بمعدل ١٠ بالمئة في حال تأخر توريدها عن طريق الصحة، الأمر الذي يمنع وجود أي نقص أو تأخر في هذه العملية.



كشفت مدير عام مشفى الأسد الجامعي بدمشق حسين المحمد لـ«الوطن»، عن مشروع جديد لخدمة مراجعي المشفى يقضي بإحداث مكتب خاص بقبول المرضى على أن يجرى قريباً ليكون الأول من نوعه على مستوى المشافي، يهدف إلى تنظيم مواعيد المرضى وعدم تكديهم عناء الوقت والجهد من خلال وجود موظف خاص يستقبل طلبات المرضى ويقوم بالتواصل مع مختلف الأقسام.

وأشار المحمد إلى إحداث المكتب قريباً جداً مع البدء بتنظيم الأمر ومباشرة العمل وتطبيق المشروع على الحالات الباردة الجراحية غير الإسعافية، علماً أن الأمر يرتبط بمرضى المشفى والمقبولين ضمنها، ولا يشمل التحاليل ومراجعي العيادات، منوهاً بأن المشروع يقف الضغط والازدحام في المشفى. ولفت إلى التوصل مستقبلاً إلى مراحل يتم فيها تأمين السرير للمريض عن طريق الاتصال والحصول على رقم الغرفة إضافة إلى معرفة رقم السرير قبل المجيء إلى المشفى وذلك عن طريق الإنترنت. وأوضح المحمد أن المشفى استقبلت أكثر من ١٠٠ ألف مراجع منذ بداية العام، مع إجراء أكثر من ١٥ ألف عملية جراحية خلال العام مختلف أنواع العمليات سواء باردة أو إسعافية، مبيّناً أنه يتم يومياً استقبال نحو ١٠٠ مراجع للمستشفى إضافة إلى مراجعي الإسعاف ومختلف الأقسام،

إلى معاودة تنفيذ المشروع ليكون في الخدمة خلال ٣ سنوات كحد أقصى، مبيّناً أن المشروع يتضمن توسع المشفى بمعدل ٢٠٠ سرير، علماً أنه تم إنجاز ٧٠ بالمتة من أعمال البنى التحتية ليصار إلى تأمين مختلف المستلزمات والتجهيزات وتأمين التكاليف اللازمة لاستكمال تنفيذ المشروع، ولاسيما وأن المبلغ المتبقي يقدر بـ ٢٧ مليون يورو، موضحاً أن إنجاز مشروع التوسعة يساعد في استقبال أعداد إضافية من المراجعين والمرضى، إضافة إلى طرح اختصاصات غير موجودة في المشفى، مع طرح

إلى أن عدد الشعب في المشفى يصل إلى ٢٠ شعبة ضمن الأقسام الموجودة والمتنوعة على اختلافها لاستقبال مختلف الحالات ضمن ٨ طوابق. وبين مدير عام مشفى الأسد الجامعي حاجة المشفى إلى ٦٠٠ موظف لرفد المشفى بمختلف الأطباء والمرضى ومختلف الكوادر، وذلك ضمن مشروع التوسعة الذي تعمل عليه المشفى منذ سنوات. وكشف المحمد عن توجه حكومي واهتمام من وزارة التعليم العالي لاستكمال تنفيذ مشروع توسعة المشفى والذي توقف نتيجة ظروف الأزمة، ليصار

إلى أن عدد الشعب في المشفى يصل إلى ٢٠ شعبة ضمن الأقسام الموجودة والمتنوعة على اختلافها لاستقبال مختلف الحالات ضمن ٨ طوابق. وبين مدير عام مشفى الأسد الجامعي حاجة المشفى إلى ٦٠٠ موظف لرفد المشفى بمختلف الأطباء والمرضى ومختلف الكوادر، وذلك ضمن مشروع التوسعة الذي تعمل عليه المشفى منذ سنوات. وكشف المحمد عن توجه حكومي واهتمام من وزارة التعليم العالي لاستكمال تنفيذ مشروع توسعة المشفى والذي توقف نتيجة ظروف الأزمة، ليصار

أستاذة جامعية سورية تحصل على مكانة مميزة بالبحث العلمي عربياً

أوتاني لـ«الوطن»: ينعكس على تصنيف جامعة دمشق

أعلن تقرير معالم التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية «Arctif» إحدى مبادرات قاعدة بيانات «معرفة» للإنتاج والمحتوى العلمي من اختيار نائب رئيس جامعة دمشق الدكتور صفاء أوتاني- الأستاذة في كلية الحقوق بجامعة دمشق من ضمن أعلى ٥% من المؤلفين الذين تم الاستشهاد بقالاتهم العلمية، وذلك من أصل ١٣ ألف مؤلف ضمن أكثر من ١٥٥ آلاف مؤلف تمت دراسة ومراجعة استشاداتهم المرجعية، وذلك من مجموع تقارير تغطي الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧.

وجاء ذلك ضمن التقرير السنوي الرابع للمجلات التي أطلقه معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية، خلال الملتقى العلمي الذي أقيم بالتعاون مع الجامعة الأميركية ببيروت خلال الشهر الجاري تحت عنوان «مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي». ويعتبر معامل «أرسييف» إحدى مبادرات قاعدة بيانات «معرفة» للإنتاج والمحتوى العلمي، حيث قام بجمع ورأسه وتحليل ما يزيد على